ن‍وب‍خ‍ت‌، ی‍وس‍ف. *ان‍دی‍ش‍ه‌ه‍ای‌ ق‍ض‍ائ‍ی*. تهران: کیهان، ۱۹۹۱، ٣۶۴ ص.

Nawbakht, Yusuf. *Andishahʹha-yi Qazaʾi*. Tehran: Keyhan, 1991, 364pp.

**ملخص**

**أفكار قضائية**

*ان‍دی‍ش‍ه‌ه‍ای‌ ق‍ض‍ائ‍ی*

يتألف هذا الكتاب من مجموعة إجابات قدمها قضاة طهران بخصوص ٣٢٦ قضية أثير الجدل حولها في الوسط القضائي ما بين ١٩٨٣ – ١٩٨٩. و يرتكز هذا الملخص على الطبعة الثالثة من الكتاب.

يهدف مصطفى نوبخت من خلال جمعه لآراء المجموعة القضائية إلى إيجاد سابقة قضائية حول بعض القضايا المعقدة المعاصرة. كما يهدف أيضا إلى تصوير قدرة النظام القضائي لجمهورية إيران الإسلامية، و يعزو مرونته في حل المسائل الحرجة إلى المبادئ الإسلامية و إلى روح الدستور و القوانين. و على الرغم من أن العمل يقدم مادته بلغة ثمانينات القرن العشرين الثورية، إلا أن النص ككل يلتزم عموما لغة الموضوعية. و قد نظّم نوبخت الأفكار القضائية بناء على مادة الموضوع و قدم محتويات القوانين و الآراء الواردة و المراجع كعناوين فرعية. و مع ذلك فإنه ينوه فقط للتواريخ و النتائج النهائية للجلسات من غير أن يوضح كيف تم التوصل لذلك أوالآراء التي تمت مناقشتها حينها. و في الحالات التي لم يتم فيها الإجماع على رأي ما فإنه يضع رأي القضاة وفقا للآراء الموافقة التي تلقوها.

و على الرغم من أن النظام القضائي للبلد ليس ملزما باتباع هذه الآراء، فإن كتاب «الأفكار القضائية» قد أصبح مرجعا للأفكار العامة لقضاة إيران في فترة ما بعد الثورة. و أحد أسباب ذلك أنه في حالة وجود عدد كبير من الأسئلة، فإن إجابات القضاة تظهر إجماعا حاسما (١٩٩ إجابة من مجموع الأسئلة الـ ٣٢٦ المطروحة). و يوجد إجماع كامل في كل القضايا المتعلقة مباشرة بالفقه الإسلامي، مثل سن الرشد القانوني لرفع الدعوى القضائية و الحكم على من يحتاجون وصاية و الوراثة من البهائيين و الزواج بين المسلمين و غير المسلمين، و هو بالطبع يتعارض مع هدف المؤلف في تبيان مرونة النظام القضائي. و في حالات محدودة و غير هامة نسبيا كما في فصل «العلاقة بين المالك و المستأجر» نجد أحيانا أربع آراء مختلفة.

و مع ذلك، فإن حقيقة أن الكتاب قد كُتب في الثمانينات من القرن العشرين (الستينات من القرن الرابع عشر وفقا للتقويم الإيراني) و الذي يعتبر عقد التحديات بالنسبة للنظام القضائي الإيراني تضيف قيمة معتبرة له.

إيراج اسماعيل پور قوچانی

ترجمة هالة عدرة